December 2024

مؤسسة المستقلين الدولية

دراسة بحثية

بعنوان :

"الهجرة غير النظامية والأزمة الديموغرافية في أوروبا تحديات وفرص"

إصدار بوحده الدراسات والابحاث مؤسسة المستقلين الدولية

www.ioingo.org

93 Kasr El Aini Street, El Shams Tower

ملخص تنفيذي:

تعيش الدول الأوروبية أزمة حقيقية نتيجة للزيادة المضطردة في اعداد المهاجرين القادمين إليها بطرق غير شرعية، خصوصًا عن طريق البحر المتوسط. فهي محكومة في هذه المواجهة باعتبارات من الممكن أن تكون متناقضة، فمن ناحية فهي تتعرض لضغط اقتصادي بسبب نقص الأيدي العاملة و ارتفاع نسبة كبار السن مقارنة بالشباب، فالدول الأوروبية في حاجة إلي شرائح معينة من المهاجرين، ومن ناحية أخري تخشي عدم رغبة هؤلاء المهاجرين في الاندماج مع السكان مع تصاعد اليمين المتطرف في معظم الدول الأوروبية.

لذلك تسعي الدول الأوروبية لإيقاف توافد المهاجرين غير النظامين بشكل متزايد بوضع العديد من التدابير والسياسات الأوروبية من أجل الحفاظ علي أمنها، فيتضح من ذلك أن الحلول التي يقدمها الاتحاد الأوروبي تقوم بشكل واضح علي الحلول الأمنية أكثر من التشريعية، لكن تلك الحلول غير مجدية لأنها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير النظامية. إذ أن الأسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية هي التي تؤدي للهجرة غير النظامية.

تتناول الدراسة هذه الظاهرة في أربع محاور اساسية، وهم على النحو التالي:

المحور الأول، والمعنون بالأزمة الديموغرافية في أوروبا وأثرها علي سوق العمل، ففي سياق ذلك استعرض المحور الأزمة الديموغرافية الحادة التي تعاني منها الدول الأوروبية وإن تأثير هذه الأزمة مختلف من دولة لأخري. وتوضيح الأسباب التي أدت إلي تلك الأزمة، السبب الأول الذي يتعلق بانخفاض معدل الخصوبة لفترة طويلة من الزمن، مما أثر بالسلب علي حجم السكان في سن الطفولة. السبب الثاني يتعلق بارتفاع متوسط العمر؛ حيث تتروح معدلات البقاء علي قيد الحياة في أوروبا ما بين سن 80: 85عام ومن المتوقع أن تستمر هذه المعدلات في الارتفاع لتصل إلي سن 95:85 عام بحلول عام 2025. حيث أن الشيخوخة السكانية وانخفاض معدل المواليد في الدول الأوروبية يشير إلي احتمالية تراجع النمو الاقتصادي في المستقبل، فمن المتوقع أن يستمر الانحدار للقوي العاملة في أوروبا الأمر الذي يفرض تحديات جديدة.

المحور الثاني بعنوان تحليل تدفقات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا وخصائص المهاجرين، وذلك في ضوء معاناة الدول الأوروبية من الهجرة، يعود ذلك إلى عدة عوامل منها الموقع الجغرافي الذي يساهم في تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين. فمن خلال الإطلاع علي تدفقات الهجرة غير النظامية إلي أوروبا بدايةً من عام 2015 وحتي الوقت الحالي، نجد أنه خلال عام 2015 دخل

أكثر من 1.2 مليون شخص إلي أوروبا كان أغلبهم من اللاجئين السوريين، بالإضافة إلي ارتفاع عدد المعابر الحدودية غير النظامية إلي أكثر من 1.8 مليون، ودخول حوالي 355.300 شخص للاتحاد الأوروبي في عام 2023، بشكل غير نظامي وهو أعلي رقم منذ عام 2016. علاوة علي ذلك فأن أسباب تدفق المهاجرين ترجع إلي سببين أساسيين، يتمثل الأول في تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط و أوروبا و إفريقيا و جنوب أسيا، في حين يتمثل السبب الثاني في الحرب الروسية الأوكرانية؛ فقد أدت إلي واحدة من أكبر عمليات اللجوء والنزوح منذ الحرب العالمية الثانية. في سياق متصل، يتضح أن الفئة الأكثر في إعداد المهاجرين تكون من الذكور الشباب الذين ينتمون لأسر كبيرة الحجم، كما أن الهجرة ترتفع بين الذين لم يسبق لهم الزواج سواء كانوا متعلمين أم لا، في حين لا تشكل النساء 11% والأطفال 15% من المهاجرين غير الشرعيين في الإتحاد الأوروبي.

إما المحور الثالث فيأتي بعنوان التدابير والسياسات الأوروبية للتعامل مع اللجوء والهجرة غير الشرعية وكيفية التعامل مع الأزمة الديموغرافية في ضوء تلك التدابير وصعود اليمين المتطرف. فقد شهدت أوروبا لحظة فارقة في تاريخها في 20 ديسمبر الماضي بعد أن توصل الاتحاد الاوروبي لاتفاق سياسي بشأن تنظيم الهجرة واللجوء، ينهي سنوات عديدة من المفاوضات المشحونة حول كيفية تشديد النظام وتقاسم المسؤولية بين دول القارة، في الوقت ذاته أقر البرلمان الفرنسي تشريعًا جديدًا بشأن الهجرة، يترتب علية تشديد شروط استقبال الأجانب في فرنسا. يبدو أن الوضع العام في دول الاتحاد بات يركز علي ضرورة ألا تتكرر أزمة عامي 2015 و 2016، إذ دخل إلي أوروبا قرابة مليون شخص معظمهم من الشرق الأوسط. فمن الجدير بالذكر أن الدول الأوروبية اتخذت مجموعة من التدابير الأمنية والتشريعية في محاولة منها للوقوف في وجه زيادة أعداد المهاجرين واللاجئين إليها، ولكن تلك التدابير اختزلت المشكلة في البعد الأمني فقط بعيدًا عن المقاربة الشمولية المطلوبة. فمن ناحية التدابير الأمنية تم تكريس المقاربة الأمنية في تعاطيها مع ظاهرة الهجرة، اتخذت الدول الأوروبية العديد من الاجراءات الأمنية لتشديد الحراسة علي طول سواحلها من خلال الوسائل اللوجستية والتكنولوجية العالية، من بينها المشروع الإسباني الممول من قبل الاتحاد الأوروبي المعروف الذي تم إقراره عام 2002م وهو الأكثر تطورا من الناحية التكنولوجية بنظام SAVE.

قامت الدول الأوروبية بتأسيس وكالة أوروبية للتعاون و إدارة الحدود الخارجية للبلاد عام 2004م، التي أصبحت تعرف باسم "فرونتكس"، ذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير الشرعيين والربط بين المهاجرين والإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م.

أما ما يتعلق بالتدابير التشريعية: يبدو أن التعاطي القانوني مع موضوع الهجرة من قبل الدول الأوروبية لم يتم فقط من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الجماعية التي، بل بادرت كل دولة على حدة تحت راية تهدف من وراءها كمرحلة أولى حماية نفسها من تدفقات المهاجرين غير القانونيين، وكمرحلة ثانية ردع الهجرة غير الشرعية. وأيًا كانت حالة تلك التشريعات والقوانين التي وضعتها البلدان الأوروبية، والتي جعلت هدفها الرئيسي وقف تدفقات الهجرة، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك، ومرد ذلك حسب تقديرنا هو التركيز على النتائج بدل البحث عن معالجة الأسباب.

وأخيرًا، يلقي المحور الرابع الضوء على التجارب الأوروبية التي نجحت في ادماج المهاجرين، ومن أبرزها فرنسا، ألمانيا، البرتغال، بريطانيا. حيث قد تم ذلك من خلال أليات متعددة أهمها برامج الإدماج، من خلال توفير برامج الإدماج و سياسات في متناول الجميع والعمل من أجلهم، بمن فيهم المهاجرون ومواطنو الإتحاد الأوروبي من ذوي الخلفية المهاجرة. وهذا يعني تكييف السياسات الرئيسية وتحويلها إلى احتياجات مجتمع متنوع، مع مراعاة تحديات واحتياجات محددة لمختلف المجموعات. ولا ينبغي أن تكون الإجراءات الرامية إلى مساعدة المهاجرين على الاندماج على حساب التدابير التي تعود بالنفع على الفئات أو الأقليات الضعيفة أو المحرومة الأخرى. بل على العكس من ذلك، فهي يجب أن تسهم في جعل السياسات أكثر شمولًا.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات للحد من أزمة الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، حيث انقسمت هذه التوصيات إلى محورين رئيسيين، الأول يتعلق بالتوصيات على مستوى الفردي، اما الثانية فمرتبطة بالمؤسسات والأطر التشريعية والقانونية القائمة.

المقدمة :

تواجه القارة الأوروبية في الوقت الحالي مجموعة من التحديات التي تلقي بظلالها السلبية على حاضرها ومستقبلها. ولعل أخطر تلك التحديات، التحدي المرتبط بالتغيير المستمر في ديموغرافية القارة العجوز، لاسيما في ظل الانخفاض الكبير في القوة العاملة. من شأن هذا الأمر أن يؤثر سلبًا على الاقتصاد الأوروبي المأزوم بالفعل كنتيجة للحرب الروسية الأوكرانية، والتوتر المتصاعد بين القوي الكبرى.

لا ينفصل هذا الأمر عن تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية التي تشهدها القارة حاليًا، حيث تشهد القارة تدفقًا كبيرًا من اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين. يفرض تدفق اللاجئين العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية بل والأمنية والسياسية. في مقابل ذلك، وضع الإتحاد الأوروبي سياسات هادفة إلى احتواء تدفقات الهجرة غير النظامية وتنظيم وضع اللاجئين داخل الدول الأوروبية، ومن خلال التطبيق على الدول الأوربية، يتضح أن هناك دول قد نجحت في احتواء ظاهرة الهجرة بل والاستفادة من تدفق المهاجرين في سد الفجوة في سوق العمل الناتجة عن الأزمة الديموغرافية وهذا ما سيتم تناوله في هذه الدراسة.

تأسيسًا على ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى أربع محاور: يتناول المحور الأول الأزمة الديموغرافية في أوروبا وأثرها على سوق العمل، في حين يتطرق المحور الثاني إلى تحليل تدفقات الهجرة غير النظامية وخصائص المهاجرين، بينما يركز المحور الثالث على السياسات الأوروبية للتعامل مع الهجرة وأثرها على الأزمة الديموغرافية، أما المحور الرابع والأخير يركز على دراسة حالات ناجحة للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والانتهاء بتوصيات هادفة إلى تحويل التحديات إلى فرص مستدامة.

المشكلة البحثية:

تنبع المشكلة البحثية من إن القارة تواجه عدة أزمات تتمثل في انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات الشيخوخة؛ هذا فضًلا عن تدفقات الهجرة غير النظامية، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاقتصادات الأوروبية، في ضوء ذلك تسعي الدراسة إلى تحليل الأزمة الديموغرافية في أوروبا؛ هذا فضًلا عن تحليل تدفقات الهجرة غير النظامية، وذلك من أجل إيضاح كيف يمكن مواجهة هذه الأزمات من خلال إدارة الهجرة غير النظامية واستخدامها في سد الفجوة الديموغرافية.

يندرج من هذه المشكلة تساؤل بحثي هام وهو: كيف يمكن أن تسهم الهجرة غير النظامية في سد الفجوة الديموغرافية وتعزيز الاقتصاد الأوروبي؟

يتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

١-إلى أي مدى تؤثر الأزمة الديموغرافية في أوروبا على سوق العمل؟

٢- كيف يمكن فهم تدفقات الهجرة غير النظامية وما هي خصائص المهاجرين؟

٣- ما هي السياسات الأوروبية للتعامل مع الهجرة وأثر تلك السياسات على الأزمة الديموغرافية؟

٤- هل توجد دول أوروبية نجحت في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين؟

٥- كيفية تحويل التحديات إلى فرص مستدامة؟

الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلي:

1. تحليل واستعراض الأزمة الديموغرافية في أوروبا وتقديم فهم شامل لأسبابها وتأثيرها على سوق العمل.
2. دراسة تدفقات الهجرة غير النظامية في أوروبا وتحليل خصائص وأوضاع المهاجرين.
3. تقييم السياسات الأوروبية المتعلقة بالهجرة ودورها في التعامل مع الأزمة الديموغرافية.
4. استعراض وتحليل حالات ناجحة للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين في أوروبا.
5. تقديم توصيات ملموسة وعملية لتحويل التحديات المتعلقة بالهجرة في أوروبا إلى فرص مستدامة للمجتمعات المستقبلة

المنهج:

أعتمد البحث بشكل رئيسي على جمع وتحليل الإحصائيات والبيانات المكتبية وتحليها؛ وذلك بهدف بيان واقع الأزمة الديموغرافية في أوروبا وأثرها على سوق العمل، هذا بالإضافة إلى إيضاح مؤشرات تدفقات الهجرة غير النظامية، في حين أنه تم استخدام المنهج المقارن وذلك من خلال مقارنة حجم الأزمة الديموغرافية في الدول الأوربية المختلفة واختلاف آثارها داخل الدول الأوروبية

من دولة لأخرى، أيضًا في المقارنة بين السياسات المختلفة للتعامل مع الظاهرة وكيف نجحت بعض الدول في احتواء الهجرة غير النظامية بل واستخدامها في تعزيز اقتصادها؛ على الرغم من أن دول أخرى لم تتمكن من ذلك.

أولًا: استعراض الأزمة الديموغرافية في أوروبا وأثرها على سوق العمل:

بلغ عدد سكان أوروبا خلال شهر نوفمبر عام 2024 "719,918,756" بمعدل نمو سنوي قدره(−0.103٪)،[1] بما يؤكد أن الدول الأوروبية تواجه أحد أخطر التحديات في الوقت الحالي هذا التحدي يتمثل في ديموغرافية القارة العجوز؛ حيث تعاني القارة من ظاهرة التعمر وزيادة نسبة السكان البالغين 65 عامًا فأكثر، الأمر الذي يؤثر بالسلب على حجم القوي العاملة الأوروبية،[2] وبالتأكيد فإن هذا يترتب عليه العديد من الضغوط تتمثل في ضرورة توفير الرعاية الصحية لكبار السن؛ بالإضافة إلى زيادة الميزانية المخصصة للمعاشات؛ الأمر الذي سوف يؤثر حتمًا في النمو الاقتصادي داخل دول القارة، فقد ارتفعت نسبه كبار السن من 8% عام 1950 إلى 23% عام 2020؛ ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 28% عام2050[3]، بناءًا على ما سبق سوف يتناول هذا المحور واقع الأزمة الديموغرافية في أوروبا وبيان أسبابها، ثم التطرق إلى تأثير الأزمة على سوق العمل.

١-الأزمة الديموغرافية في أوروبا:

تواجه الدول الأوروبية أزمة مركبة تختلف في حدتها وأثرها من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى. فمن المتوقع أن تشهد عدد من الدول الأوروبية انخفاضًا في عدد سكانها بالفعل في السنوات القادمة. على سبيل المثال، من المرجح أن يستمر الحال حتى عام 2030 على بلغاريا واليونان وكرواتيا وإيطاليا ولاتفيا وليتوانيا والمجر وبولندا ورومانيا، في حين أنه من المتوقع أن تشهد دول أخرى نمو سكاني خلال نفس الفترة، منها الدنمارك وأيرلندا وقبرص ولوكسمبورج ومالطا والسويد. إلا أنه بشكل عام انخفضت نسبة سكان القارة الأوروبية من سكان العالم بشكل كبير ومن المتوقع أن تستمر في الانخفاض؛ إذ أنه خلال عام 2022، كانت نسبة السكان الأوروبيين من سكان العالم ٦٪، على الرغم من إن هذه النسبة كانت ١٢ ٪ عام ١٩٦٠، ومن المتوقع أن تنخفض إلى أقل من 4% بحلول عام 2070.

---

[1] **Population today**, Europe Population, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fpopulationtoday.com%2Fcontinents%2Feurope%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[2] Espon, **OVERLAp – Overlapping crises (re)shaping the future of regional labour markets,** 2023,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.espon.eu%2Fprojects%2Foverlap-overlapping-crises-reshaping-future-regional-labour -

[3] رشود بن محمد، أوروبا أمام تحديات ديموغرافية صعبة الاقتصادية، 2020، الرابط التالي : https://www.aleqt.com/2020/01/19/article_1747866.

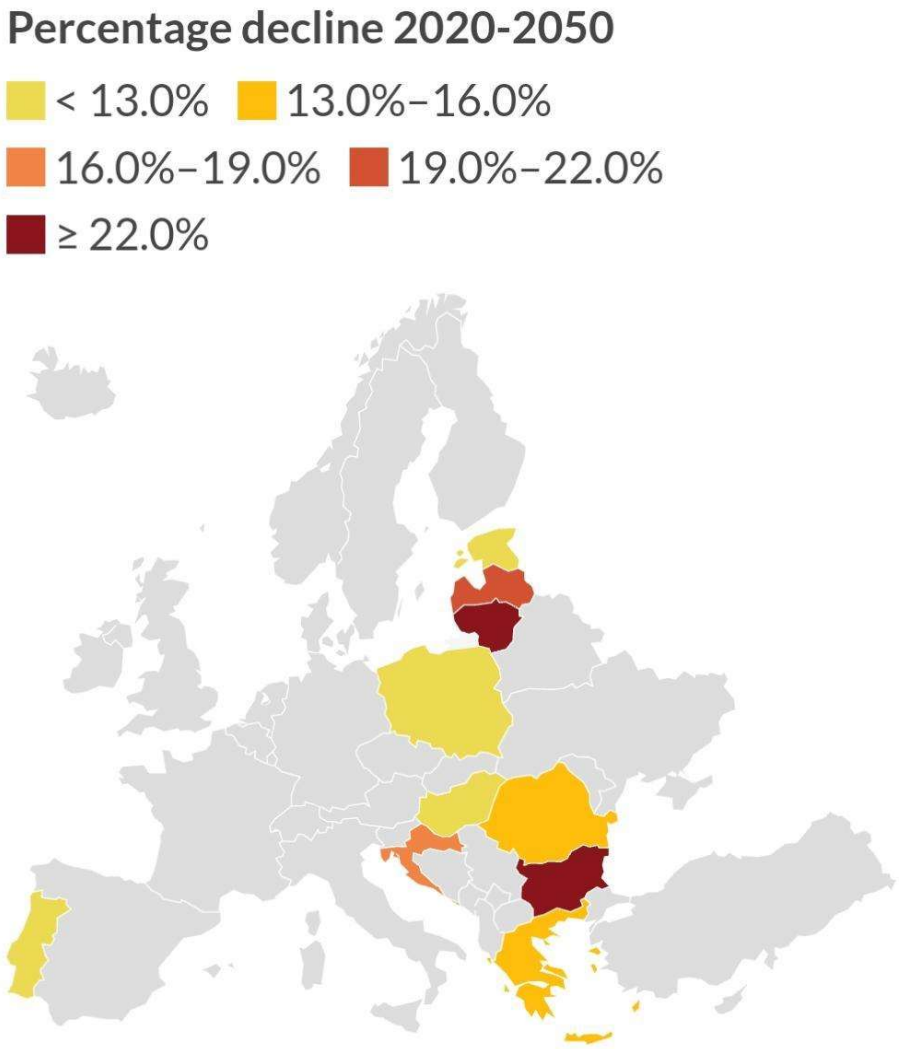

Many of the world's nations with declining populations are in Europe.

Source: United Nations.

هذا فضًلا عن أن عدد سكان الإتحاد الأوروبي في يناير 2015 كان قرابة 508 مليون نسمة[4]، إلا أنه خلال عام 2024 انخفض عدد السكان إلى حوالي 450 مليون نسمة[5]، يتزامن

[4] **EuroStat**, "First Population Estimates," 2015, Available at: https://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/6903510/3-10072015-AP-EN.pdf/d2bfb01f-6ac5-4775-8a7e-7b104c1146d0.

[5] "**EU Population Increases Again in 2024 – Eurostat,** ec.europa.eu, 2024, Available at : https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/w/ddn-20240711-1 .

ذلك مع انخفاض معدلات الخصوبة لتصل إلى 3 مليون و800 ألف طفل فقط في 2022 بمعدل 1.48 طفل لكل امرأة وهو معدل آخذ في الهبوط منذ 1950.[6]

من ثم، يتطرق الجزء التالي إلى تحديد أسباب ظاهرة التعمر السكاني في أوروبا والتي تتمثل في الآتي:

أ-انخفاض معدل الخصوبة: إن انخفاض معدلات الخصوبة لفترة طويلة من الزمن، يؤثر بالسلب على حجم السكان في سن الطفولة، هذا هو الواقع في القارة الأوروبية الأن؛ وذلك يعود إلى عدة أسباب منها النزعة الفردية وانخراط المرأة في سوق العمل. هذا بالإضافة إلى توجه الأفراد في أوروبا إلى تبني نمط الأسر الصغيرة منذ فترة طويلة، ويمكن رؤية هذا بسهولة من خلال تتبع معدلات الخصوبة في الدول الأوروبية منذ بداية الخمسينات وحتى الوقت الحالي. ومن المتوقع أن يستمر الحال على ما هو عليه وحتى عام 2050،[7]فعلى سبيل المثال من الممكن رؤية انخفاض معدل الخصوبة بشكل واضح من خلال تتبع معدلات المواليد في إنجلترا وويلز؛ فقد شهدت انخفاضًا حادًا، حيث انخفض متوسط عدد الأطفال لكل امرأة إلى 1.44 في عام 2023، وهذا أدنى مستوى على الإطلاق.[8]

ب- ارتفاع متوسط العمر: ويمكن إسناد ذلك إلي تطور الأنظمة والرعاية الصحية، وبالتالي يترتب على ذلك إرتفاع متوسط عمر الافراد داخل الدول الأوروبية بأكملها؛ حيث تتراوح معدلات البقاء على قيد الحياة في أوروبا ما بين سن 80: 85 عام ومن المتوقع أن تستمر هذه المعدلات في الارتفاع لتصل إلى سن 85 :٩٥ عام بحلول عام 2050.

٢-أثر الأزمة الديموغرافية في أوروبا على سوق العمل:

بدايًة تجدر الإشارة إلى أن العوامل الديموغرافية لا تحدد مصير النمو الاقتصادي، إلا أن هذا لا يحد من أهمية العوامل الديموغرافية ودورها في دعم إمكانات النمو الاقتصادي؛ حيث أن

---

[6] Servet Yanatma, "**Europe's Fertility Crisis**: **Which Countries Are Having Fewer Babies**?," euronews (Euronews.com, September 28, 2024), Availableat:https://www.euronews.com/health/2024/09/28/europes-fertility-crisis-which-european-country-is-having-the-fewest-babies.

[7] أيمن زهري، هل تحل الهجرة مشكلة انخفاض الخصوبة والتعمر السكاني في أوروبا، آفاق إجتماعية، العدد 4, 2022 ,ص 31 : 33.

[8] Geoff Riley, **From High Costs to Late Parenthood: Unpacking the UK's Record-Low Birth Rate,** tutor2u, 2024,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.tutor2u.net%2Feconomics%2Fblog%2Ffrom-high-costs-to-late-parenthood-unpacking-the-uks-record-low-birth-rate&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

الشيخوخة السكانية بالإضافة إلى انخفاض معدل المواليد في الدول الأوروبية يشير إلى احتمال تراجع النمو الاقتصادي في المستقبل.[9]

هذا فضًلا عن أن ارتفاع متوسط العمر المتوقع للأفراد مع التمتع بالصحة، يدفع العديد من المواطنين للعمل لفترة أطول؛[10]ورغم أن أوروبا لديها معدلات هجرة أعلى من الهجرة إلى الخارج، إلا أنه من المتوقع أن يستمر الانحدار التدريجي للقوى العاملة داخل الدول الأوروبية. لاسيما في ظل تناقص عدد السكان وتزايد معدلات الشيخوخة، الأمر الذي يفرض تحديات جديدة؛ حيث ينتج عن انكماش عدد السكان في سن العمل ضغوطًا على أسواق العمل ودول الرفاهة؛ كما يُزيد من نسبة إعالة كبار السن؛ ويرفع العبء المالي للفرد من الدين العام، هذا بالإضافة إلى أن شيخوخة السكان تستلزم توفير احتياجات إضافية، بما في ذلك الحاجة إلى تكييف أماكن العمل وأنظمة الرعاية الاجتماعية والصحة العامة.

ويمكن النظر في انخفاض نسبة القوى العاملة، وزيادة نسبة الإعالة في الإتحاد الأوروبي على مدار السنوات الماضية، حيث أنه في 2015 كان من المتوقع أن تصل أوروبا عام 2060 بنسبة أفراد في سن العمل تمثل 56.6%[11]، بينما كانت نسبتهم عام 2015 65.5% وانخفضت في 2023 إلى 63.8%.[12] وقد قابل هذا الانخفاض في حجم القوى العاملة ارتفاع نسبة إعالة كبار السن؛ حيث ارتفعت هذه النسبة من 29% في ٢٠١٥ [13] إلى 33% في 2022م.[14]

---

[9] ADAM HAYES, **How Demographics Drive the Economy**, Investopedia, 2023, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.investopedia.com%2Farticles%2Finvesting%2F012315%2Fhow-demographics-drive-economy.asp&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[10] **EU,** Demographic change In Europe, 2023, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Feuropa.eu%2Eurobarometer%2Fsurveys%2Fdetail%2F3112&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[11] **European Commission**, "Economic and Budgetary Projections for the 28 EU Member States (2013-2060)," 2015, https://ec.europa.eu/economy_finance/publications/european_economy/2015/pdf/ee3_en.pdf.

[12] **OECD**, "Working Age Population," OECD, 2024, Available at : https://www.oecd.org/en/data/indicators/working-age-population.html?oecdcontrol-d6804ae080-var1=OECD%7CEU27&oecdcontrol-f75fe24c3f-var3=2015&oecdcontrol-f75fe24c3f-var4=2023.

[13] **OECD**, "Pensions at a Glance 2015 OECD and G20 Indicators," OECD, 2015, Available at : https://www.oecd-ilibrary.org/old-age-dependency-ratio_5jrqcp3fbwvd.pdf.

[14] **EuroStat**, "Population Projections in the EU - Statistics Explained," Europa.eu, 2023, Available at: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Population_projections_in_the_EU#Age_dependency_ratios.

عليه، فإنه من أجل دعم النمو الاقتصادي، لابد وأن يزداد عدد السكان في سن العمل، وأن ترتفع معدلات مشاركة القوى العاملة؛ حتى يسهم هذا في زيادة الإنتاجية. في هذا الأطار، تؤثر الأزمات التي تمر بها الدول على الاقتصاد وتجعلها أكثر هشاشة، فعلى سبيل المثال أظهرت جائحة كوفيد-19 مدى ضعف الاقتصاد في مواجهة الصدمات الصحية؛ كما كان لها تأثير واضح ولكنه عابر في الغالب على الاتجاهات الديموغرافية الراسخة؛ حيث أنه بعد الانخفاض المفاجئ في عدد السكان ومتوسط العمر المتوقع أثناء الجائحة، أُستؤنف الاتجاه طويل الأجل للزيادة التدريجية في متوسط العمر، خلال نوفمبر 2021، كانت معظم الدول قريبة من أرقام متوسط العمر المتوقع المُسجلة قبل الجائحة، فقد كان متوسط العمر المتوقع في الإتحاد الأوروبي خلال ذلك العام 82.8 عامًا للنساء و77.2 عامًا للرجال، هذا فضًلا عن تأثير الجائحة على الاقتصاد الأوروبي بل والعالمي، إلا أنه يكون لظواهر أخرى تأثيرات أكثر ديمومة؛ بالتالي يمكن للهجرة أن تساهم في الحد من آثار تقلص عدد السكان في سن العمل وتساعد في معالجتها.[15]

بناءًا على ما سبق، فإن أزمة السكان في أوروبا قد تؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4% بحلول عام 2040.[16]ومن خلال التطرق إلى أشد الدول تأثرًا من هذه الأزمة، يتضح أن كلًا من إيطاليا وإسبانيا وألمانيا تتأثر بشكل أشد بالتغير الديموغرافي، على سبيل المثال حتى إذا حاولت ألمانيا أن ترفع سن التقاعد إلى 68 عامًا وإذا بذلت جهود متعددة لزيادة معدلات مشاركة القوى العاملة من النساء والعمال الأكبر سنًا والأجانب إلى المستويات التي شهدتها السويد، فإنها أيضًا ستظل بحاجة إلى 200 ألف مهاجر سنويًا. ولكن في حالة اعتمادها على الهجرة فقط للتخفيف من آثار التغير الديموغرافي على سوق العمل، فإنها ستحتاج إلى 482 ألف مهاجر سنويًا، ينطبق هذا الحال أيضًا على كلًا من إيطاليا وإسبانيا، مع تدفقات مطلوبة تبلغ 414 ألف و338 ألف مهاجر سنويًا في المتوسط على التوالي. كما أن هذا ينطبق على فرنسا، التي تستفيد أيضًا من تطور ديموغرافي أكثر ملاءمة. لكن مع إصلاحات العمل لتعزيز المشاركة، لن تحتاج إيطاليا إلا إلى 89 ألف مهاجر سنويًا، بينما سينخفض هذا العدد في إسبانيا إلى 131 ألف مهاجر، هذا فضًلا عن أن عدد السكان في سن العمل يتراجع في أهم دول أوروبا الشرقية المُصدرة

---

[15] EUROPEANCOMMISSION,**The impact of demographic change In a changing environments,** 2023, p3:7,16:18

[16] RYAN HOGG, **Europe's population crisis could shave 4% off its GDP by 2040, Morgan Stanley warns, and the options to solve It aren't good**, FORTUNE, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Ffortune.com%2Feurope%2F2024%2F10%2F14%2Feuropes-population-crisis-gdp-2040-morgan-stanley%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

للعمالة وبحلول عام 2050، من المتوقع أن يتقلص عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و64 عامًا بنسبة الثلث في بلغاريا، وبنسبة −26% في بولندا وبنسبة −22% في رومانيا[17].

كما شهدت أكبر أربعة اقتصادات أوروبية انخفاض في معدلات النمو في العقود الأخيرة وهي : فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة، فقد أدى ارتفاع متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدلات الخصوبة إلى شيخوخة السكان تدريجيًا، بالتالي توثر هذه التغيرات الديموغرافية في النمو الاقتصادي بشكل مباشر من خلال القرارات المتعلقة بالادخار الكلي وإمدادات العمالة، وبشكل غير مباشر من خلال الضرائب اللازمة لتمويل أنظمة التقاعد،[18] ومن خلال التطبيق على حالة أوكرانيا، من المرجح أن تؤدي الأضرار الكبيرة الناجمة عن الغزو الروسي على نطاق واسع إلى إبطاء وتيرة النمو من 5.3% في العام الماضي إلى 3.2% هذا العام و2% في عام 2025.[19]

ثانيًا: تحليل تدفقات الهجرة غير النظامية الي أوروبا وخصائص المهاجرين:

تعاني الدول الأوروبية من تدفقات غير مسبوقة من الهجرة غير النظامية. ويعود هذا الأمر إلى عدة عوامل منها الموقع الجغرافي الذي يساهم في تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين، هذا بالإضافة إلى التزام الدول داخل الإتحاد الأوروبي بحرية التنقل داخل أغلب دول الإتحاد

[17] Allianz, **European labor markets: Migration matters**, 2024,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.allianz.com%2Fen%2Feconomic_research%2Finsights%2Fpublications%2Fspecials_fmo%2F2024_02_14_European-Labour-Markets.html&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[18] Thomas F. Cooley, Espen Henriksen,CharlieNusbaum, **Demographic obstacles to European Growth,** 2024,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.sciencedirect.com%2Fscience%2Farticle%2Fpii%2FS0014292124001582&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[19] **World Bank Group,** Europe and Central Asia: Economic Stability Amidst Sluggish Growth, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.worldbank.org%2Fen%2Fnews%2Fpress-release%2F2024%2F10%2F17%2Feurope-and-central-asia-economic-stability-amidst-sluggish-growth&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

الأوروبي،[20]بدايًة من الهام الإشارة إلى أن جميع اللاجئين مهاجرون ولكن ليس كل المهاجرين لاجئين، هذا بالإضافة إلى أن دخول معظم المهاجرين غير النظاميين الي أوروبا يكون بشكل قانوني في الأصل بتأشيرات إقامة قصيرة، لكنهم يفضلون البقاء داخل الإتحاد الأوروبي لأسباب اقتصادية بمجرد انتهاء صلاحية تأشيراتهم.[21]بالتالي سوف يتناول هذا المحور تحليل تدفقات الهجرة غير النظامية ثم التطرق إلى أسباب هذه التدفقات وخصائص المهاجرين.

١-تحليل تدفقات الهجرة غير النظامية الي أوروبا :

من خلال الإطلاع على تدفقات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا بدايًة من عام ٢٠١٥ وحتى الوقت الحالي، نجد أنه خلال عام ٢٠١٥ دخل أكثر من 1.2 مليون شخص إلى أوروبا للمطالبة باللجوء، كان غالبيتهم من اللاجئين السوريين،[22]هذا بالإضافة إلى ارتفاع عدد المعابر الحدودية غير النظامية إلي أكثر من 1.8 مليون، هذا هو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق؛ ومنذ ذلك الحين، انخفض عدد المعابر الحدودية غير النظامية بشكل كبير، إلا أنه خلال عام 2023، دخل حوالي 355,300 شخص إلى الإتحاد الأوروبي بشكل غير نظامي، وهو أعلى رقم منذ عام 2016،[23] في حين أنه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤ وصل عدد المهاجرين غير النظاميين إلى أوروبا ٥٣,270 شخص.[24] تجدر الإشارة إلى أن طريق شرق البحر الأبيض المتوسط؛ بالأخص من تركيا إلى اليونان هو الطريق السائد للمهاجرين وطالبي اللجوء، في هذا الصدد تجاوز عدد الوافدين غير النظاميين إلى اليونان عن طريق البر والبحر 90,0000 في عام 2015؛ إلا

---

[20] **Swedish Institute For European Policy Studies,** Irregular Immigration In The European Union, 2016,p 1 :5

[21] **Migration and Home Affairs**, Irregular migration and return 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fhome-affairs.ec.europa.eu%2Fpolicies%2FmIgratIon-and-asylum%2Firregular-migration-and-return_en&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[22] Tara Varma, Sophie Roehse, **Understanding Europe's turn on migration**, Brookings, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.brookings.edu%2Farticles%2Funderstanding-europes-turn-on-migration%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[23] **European Parliamentary**, Countering Irregular migration: better EU border management, Available : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.europarl.europa.eu%2Ftopics%2Fen%2Farticle%2F20170627STO78419%2Fcountering-irregular-migration-better-eu-border-management&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[24] **European Council**, EU migration and asylum policy, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.consilium.europa.eu%2Fen%2fpolicies%2Feu-migration-policy%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

أنه خلال عام 2016، انخفض الرقم الإجمالي بشكل كبير؛ فقد وصل 387895 مهاجرًا غير نظامي إلى أوروبا عن طريق البر والبحر. وخلال عام 2020، تم تسجيل أدنى مستوى للهجرة غير النظامية إلى الإتحاد الأوروبي منذ عام 2013 بسبب كوفيد-19، إلا أنه خلال عام 2021، زاد عدد المعابر الحدودية غير النظامية بنسبة 60% مقارنة بعام 2020، مع اكتشاف 199900 مهاجر، كما أنه عند المقارنة ما بين عدد المهاجرين خلال خمس سنوات من عام ٢٠١٥وحتي عام ٢٠٢٠، يتضح أنه خلال عام ٢٠٢٠ كان يعيش في أوروبا قرابة 87 مليون مهاجر؛ بما يمثل زيادة بنحو 16 ٪ منذ عام 2015[25].

بالانتقال إلى أماكن عبور الهجرة غير النظامية، تُعد منطقة شرق وجنوب شرق أوروبا مناطق عبور رئيسية وتتميز بتدفقات هجرة غير نظامية، يتم ذلك بمساعدة المهربين، وخاصة المهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى غرب وشمال أوروبا، فقد شهد طريق غرب البلقان، بالإضافة إلى طرق أخرى غير ذلك الطريق مثل بيلاروسيا تدفق هائل للمهاجرين غير النظاميين، وبالتالي يُعد البحر الأبيض المتوسط هو الطريق الأكثر تهريبًا للمهاجرين المتجهين إلى أوروبا؛ هذا فضًلا عن أنه يتم استخدام المهاجرين غير النظاميين كسلاح سياسي. أما ما يتعلق بالحركات غير النظامية داخل القارة الأوروبية، أعلنت وزارة الداخلية البريطانية في عام 2021 أنه تم رصد 28526 شخصًا يصلون بشكل غير نظامي على متن قوارب صغيرة من فرنسا إلى المملكة المتحدة، وهي زيادة حادة للغاية مقارنة بـ 843 شخصًا تم رصدهم في عام 2019 و1843 شخصًا في عام 2018. وكان معظم هؤلاء الركاب يعبرون القناة الإنجليزية وكانوا في الأصل من إيران أو العراق أو إريتريا أو سوريا[26].

عليه، تظل الهجرة غير النظامية واحدة من التحديات الجمة التي تواجهها المنطقة، ولا تزال تتسم بتدفقات الهجرة بمساعدة شبكات التهريب الراسخة. وشهد عام 2022 أكبر عدد من الوافدين غير النظاميين منذ عام 2016، مع أكثر من 189000 وافد إلى أوروبا عبر البر والبحر. كما تلعب شبكات التهريب أدوارًا رئيسية في تمكين محاولات الوصول إلى شمال وغرب وجنوب أوروبا،

[25] Fiamma Nirenstein, **The Immigration Crisis in Europe**, Jerusalem Center for Security and Foreign Affairs (JCFA), 2017,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fjcpa.org%2Fimmigration-to-europe%2Fthe-immigration-crisis-in-europe%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[26] **MIGRATION DATA Portal**, Irregular migration, 2022,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.migrationdataportal.org%2Fthemes%2Firregular-migration&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

وغالباً ما تفرض رسوماً عالية، في حين تُعرض المهاجرين أيضًا للعديد من المخاطر، لقد كانت معدلات الهجرة إلى أوروبا تتزايد بشكل مطرد لسنوات عديدة، حيث بلغ العدد الإجمالي للمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي الذين يدخلون الاتحاد الأوروبي 5.1 مليون في عام 2022، في حين بلغ عدد حالات العبور غير النظامية نحو 380 ألف حالة في عام 2023، يمثل هذا أعلي رقم مسجل منذ عام 2016.[27]

وفقًا لبيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال شهر سبتمبر 2024، ارتفع عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في أوروبا مرة أخرى في عام 2023؛ كما يشكل السوريون والأفغان أكبر مجموعتين من طالبي اللجوء، حيث أنه وفقًا للبيانات تم تقديم 209 ألف طلب لجوء سوري و155 ألف طلب أفغاني بحلول نهاية عام 2023.[28]

٢- تحليل أسباب تدفق المهاجرين وخصائصهم:

يشكل المهاجرون واللاجئون المتدفقون إلى أوروبا من أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا أكبر تحدي لأوروبا منذ أزمة الديون؛ حيث أن أوروبا هي الوجهة الأكثر خطورة للهجرة غير النظامية في العالم[29] .

بدايَة التطرق إلى أسباب تدفق المهاجرين غير النظاميين، يوجد سببين أساسيين، يتمثل الأول في الاضطرابات السياسية في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا، فقد ترتب على ذلك زيادة معدل الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد حالات اكتشاف عبور الحدود غير القانوني في عام 2011، مع بدء وصول الآلاف من التونسيين إلى جزيرة لامبيدوزا الإيطالية في أعقاب اندلاع الثورات، ثم بعد ذلك الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى الذين هاجروا

---

[27] **European Parliamentary,** The EU response to migration and asylum, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.europarl.europa.eu%2Ftopics%2Fen%2Farticle%2F20170629STO78629%2Fthe-eu-response-to-migration-and-asylum&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2Fm2

[28] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، اللجوء والهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي وتداخلها مع التطرف والإرهاب، ٢٠٢٤،الرابط التالي : https://n9.cl/f45f0x

[29] خالد خميس السحاتي، الاتحاد الأوروبي والهجرة غير الشرعيَّة: قضايا وتحديات، مجلة السياسية الدولية، ٢٠٢٤،الرابط التالي :

https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.siyassa.org.eg%2FNews%2F21797.aspx&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

من ليبيا، هربًا من الاضطرابات في حقبة ما بعد القذافي، بالإضافة إلى الأعداد المتزايدة من المهاجرين السوريين والأفغان والإريتريين[30].

في حين يتمثل السبب الثاني في الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022، فقد أدى إلى واحدة من أكبر وأسرع عمليات النزوح في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية؛ حيث ترتب على الغزو نزوح ملايين الأوكرانيين إلى البلدان المجاورة؛ بحلول نهاية عام 2022، كانت أوكرانيا مصدر قرابة 5.7 مليون لاجئ، وهي بذلك أصبحت ثاني أكبر عدد في العالم بعد الجمهورية العربية السورية؛ الأمر الذي أدى إلي استضافة ما يقرب من 2.6 مليون أوكراني في الدول المجاورة مثل بولندا وجمهورية مولدوفا والتشيك، و 3 ملايين آخرين في دول أوروبية أخرى وخارجها.

في هذا الأطار؛ تستضيف ألمانيا حوالي 2مليون لاجئ؛ هو أكبر عدد من اللاجئين في أوروبا 7% من جميع اللاجئين في العالم. معظم اللاجئين في ألمانيا في نهاية عام 2022 من أوكرانيا والجمهورية العربية السورية. في حين يأتي في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة كلًا من روسيا الاتحادية وبولندا وفرنسا[31]

بالانتقال إلى خصائص المهاجرين، يكاد يكون توزيع المهاجرين من الإناث والذكور متساويًا داخل الدول الأوروبية، إلا أنه توجد دول أوروبية ترتفع فيها نسب المهاجرين من الإناث، مثل أوكرانيا؛ في حين إن كلًا من إيطاليا والبرتغال هما البلدان الوحيدان اللذان يتمتعان بحصة أكبر من المهاجرين الذكور مقارنة بالإناث.

في هذا الصدد، يتضح أن الفئة الأكثر في أعداد المهاجرين تكون من الذكور الشباب الذين ينتمون لأسر كبيرة الحجم، كما أن الهجرة ترتفع بين الذين لم يسبق لهم الزواج سواء كانوا متعلمين أم لا، في حين لا تشكل النساء 11% والأطفال 15% من المهاجرين غير الشرعيين في الإتحاد الأوروبي. فيما يتعلق بالمهن التي يلتحق بها المهاجرين، يتضح أن المهاجرين غير النظاميين يلتحقوا بمهن رئيسة تتضمن: البيع والخدمات والزراعة والصيد والعمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية، أما بالنسبه للتعليم فإنه عادًة ما يكون مستوى تعليم المهاجرين غير الشرعيين منخفض نسبيًا؛ كما أنهم في الغالب يكونوا من دول تشهد اضطرابات كبيرة؛ يُدلل على ذلك تأثير

[30] Jeanne Park, **Europe's MigrationCrisis,** COUNCIL on Foreign Relations, 2015,Available at : https://www.cfr.org/backgrounder/europes-migration-crisis

[31] **UN migration**, Migration and Migrants: Regional Dimensions and Development, 2023, Available at : https://worldmigrationreport.Iom.int/what-we-do/world-migration-report-2024-chapter-3/europe

الحرب الروسية الأوكرانية واضطرابات المنطقة العربية على تدفقات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا؛ فقد كانت سوريا الدولة الأولى في عدد اللاجئين عام 2013 و2014 و2015 [32]

ثالثًا: التدابير والسياسات الأوروبية للتعامل مع اللجوء والهجرة غير الشرعية وكيفية التعامل مع الأزمة الديموغرافية:

يحظى ملف الهجرة واللجوء بأهمية كبيرة لدي دوائر صنع القرار الأوروبي، لاسيما وأن القارة الأوروبية تتحمل العبء الأكبر نظرًا لكونها المقصد الأول للجوء والهجرة منذ الحرب العالمية الثانية. في عام 2020م، أتفق القادة الأوروبيون على الصيغة النهائية للميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء، ويعد هذا الميثاق بمثابة الإطار الأساسي الذي ينظم كيفية تعامل وكالات الاتحاد الأوروبي والحكومات الوطنية مع القضايا المتعلقة بالهجرة واللجوء خلال السنوات المقبلة[33] .

علي الرغم من المزايا التي تقدمها تدفقات المهاجرين إلي دول الإتحاد، إلا أنها في الوقت نفسه تشكل أحد أهم محاور الصراع السياسي داخل أغلب الدول الأوروبية بين اليمين واليسار خلال السنوات الأخيرة. حيث لعب الصراع السياسي حول الهجرة واللجوء دورًا كبيرًا في حيز اهتمام الطبقة السياسة الأوروبية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بقوانين الهجرة وصياغة ميثاق أوروبي حول الهجرة واللجوء. كما أصبح هذا أمرًا مركزيًا في السياسات الوحدوية الأوروبية الراهنة. وبحسب المفوضية الأوروبية، فإن الميثاق الجديد للهجرة واللجوء يوفر بداية جديدة لإدارة هذه المسألة، هذا فضلًا عن أن الميثاق يؤكد على أنه لا ينبغي لأي دولة عضو أن تتحمل مسؤولية غير متناسبة، وأن جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تسهم في التضامن على أساس دائم، هذا فضًلا عن أن الميثاق يوفر نهجًا شاملًا، يجمع بين السياسات في مجالات الهجرة واللجوء والاندماج وإدارة الحدود، وذلك من خلال إدارة عمليات ترحيل أسرع وسلسة وإدارة أقوى لسياسات الهجرة والحدود، المدعومة بأنظمة تكنولوجيا المعلومات الحديثة ووكالات أكثر فاعلية. وبالتالي فإن الهدف الأساسي للميثاق يتمثل في تقليل الطرق غير الآمنة وغير النظامية، بالإضافة إلى تعزيز المسارات القانونية المستدامة

---

[32] محمد احمد علي حسانين، خصائص المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى اوروبا وآثار الهجرة ومستقبلها، حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية، حولية41، 2020

[33] **Rescue.org,**What is the EU Pact on MIgration and Asylum?, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.rescue.org%2Feu%2Farticle%2Fwhat-eu-pact-migration-and-asylum&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

والآمنة، ومن ثمّ السيطرة على مجال الهجرة من خلال ضمان دخول معظم المهاجرين إلى الإتحاد الأوروبي بشكل قانوني يتوافق مع احتياجات سوق العمل في الإتحاد الأوروبي، وكذلك مع التهديدات الأمنية في ظل استمرار التهديدات الإرهابية.[34] إلا أن عام 2023م كان بمثابة إنذار لمسؤولي الإتحاد الأوروبي؛ لأنه كان العام الأسوء من حيث مواجهة الإتحاد الأوروبي العدد الأكبر من حالات وصول المهاجرين غير الشرعيين منذ عام 2015م.

من هذا المنطلق، أصبح ملف الهجرة واللجوء علي قمة أجندة المؤسسات الأوروبي، إذ استضافت بروكسيل علي مدار الأشهر الماضية اجتماعات لوزراء داخلية التكتل الأوروبي، وذلك بهدف التوصل إلي اتفاق لإصلاح سياسات الهجرة واللجوء؛ وكانت الاجتماعات تشهد مفاوضات ماراثونية وسط خلافات سياسية وحقوقية، إلا أنه مع انعقاد دورة مجلس العدل والشؤون الداخلية في يونيو الماضي، تم التوصل لاتفاق بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على تأسيس موقف تفاوضي بشأن الميثاق المقترح للهجرة واللجوء، والذي طُرح في سبتمبر 2020، أملاً في التوصل إلى اتفاق جديد بحلول نهاية العام.[35]

وهكذا، شهدت أوروبا لحظة فارقة في تاريخها في 20 ديسمبر الماضي بعد أن توصل الإتحاد الأوروبي لاتفاق سياسي بشأن تنظيم الهجرة واللجوء، ينهي سنوات عديدة من المفاوضات المشحونة حول كيفية تشديد النظام وتقاسم المسؤولية بين دول القارة، جاء ذلك بالتزامن مع إقرار البرلمان الفرنسي تشريعًا جديدًا بشأن الهجرة؛ يترتب علية تشديد شروط استقبال الأجانب في فرنسا، يبدو أن الوضع العام في دول الإتحاد بات يركز على ضرورة ألا تتكرر أزمة عامي 2015 و٢٠١٦. ومن الجدير بالذكر أن الدول الأوروبية اتخذت مجموعة من التدابير الأمنية والتشريعية في محاولة منها للسيطرة على تدفق المهاجرين غير النظاميين، إلا أن تلك التدابير اختزلت المشكلة في البعد الأمني فقط بعيدًا عن المقاربة الشمولية المطلوبة.

---

[34] **COMMUNICATION DE LA COMMISSION AU PARLEMENT EUROPÉEN**, AU CONSEIL, AU COMITÉ ÉCONOMIQUE ET SOCIAL EUROPÉEN ET AU COMITÉ DES RÉGIONS, sur un nouveau pacte sur la migration et l'asile, Bruxelles, le 23.9.2020. https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:85ff8b4f-ff13-11ea-b44f-01aa75ed71a1.0003.02/DOC_3&format=PDF1

[35] اندرو ألبير شوقي, "تحولات يمينية.. مخاطر القيود الأوروبية الجديدة علي الهجرة واللجوء", مركز المستقبل لأبحاث والدراسات المتقدمة, تاريخ النشر: 12 يناير 2024م, متاح علي الرابط التالي: https://futureuae.com/cart/Mainpage/Item/8944/

١-التدابير الأمنية

تنطلق التدابير الأمنية من خلفية رئيسية مفادها أن هناك علاقة مباشرة بين الهجرة غير النظامية والأخطار والمشاكل التي تواجهها الدول الأوروبية خلال السنوات الأخيرة، وعلى هذا الأساس لا يمكن حل هذه الظاهرة والتغلب عليها إلا من خلال اعتماد مجموعة من التدابير والاجراءات الصارمة، هذا الأمر يفسر سبب إنشاء دول الاتحاد الأوروبي خاصة تلك التي تعرف نشاطًا لأحزاب اليمين المتطرف مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم إلقاء القبض عليهم علي السواحل الأوروبية، حيث يتم احتجازهم داخلها إلى أن يتم ترحيلهم إلى بلدانهم، جدير بالذكر أنه لا توجد في هذه المراكز أدنى المعايير المطلوبة في الاعتقال.[36]

في سياق تحول الهجرة إلى قضية أمنية، أسست الدول الأوروبية وكالة أوروبية للتعاون وإدارة الحدود الخارجية للبلاد عام 2004م، التي أصبحت تعرف باسم "فرونتكس"، ذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير الشرعيين والربط بين المهاجرين والإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م. إن جميع التدابير والحلول الأوروبية التي ارتكزت على موضوع الهجرة القادمة من الجهة الجنوبية للبحر المتوسط، جعلت من المرجعية الأمنية قاعدة ثابتة في مواجهة الاختلالات الآتية من فضاء المهاجرين سواء في الدخل أو ما وراء الحدود الأوروبية، وبالتالي سيتم تقييم مدى نجاح الاقتراب الأوروبي التقليدي في التعامل مع ظاهرة اللجوء.

في واقع الأمر، قامت الدول الأوروبية بتطبيق واقع وعمل منطق اليمين المتطرف، بالأخص فيما يتعلق بالربط بين منع تدفق المهاجرين وحل الأزمة الديموغرافية، ذلك بهدف تعويض البحث عن الأسباب الحقيقة وراء فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات الأوروبية، يعود ذلك إلى أن هذه الاجراءات قد توفر حماية من التداعيات السلبية الناتجة عن ارتفاع معدلات المهاجرين لبلادهم خاصة مع اختلاط المشكلة بالتهديدات الإرهابية. حيث ظهرت إلى السطح مجموعة من الهواجس المرتبطة بظهور ما أصبح يسمى "العصابات المتخصصة في تجارة البشر" والتي أصبحت تجد في المهاجرين وفي الهجرة غير الشرعية بشكل عام ميدانًا مناسبًا للربح المادي الوفير، كما تخشى الدول الأوروبية من أن تستغل الشبكات الإرهابية ظروف هؤلاء المهاجرين في التخطيط

[36] - نادية ليتيم، فتيحة ليتيم "البعد الأمني في مكافحة الهجرة الشرعية إلى أوربا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، يناير 2011، ص 26

لهجمات إرهابية موجهة إليها يكون فيها هؤلاء أداة لتنفيذها، في ظل الظروف الاجتماعية السيئة التي يعيشونها، وفي ظل غياب أدنى اهتمام حقيقي بأوضاعهم المعيشية.[37]

٢- التدابير التشريعية:

في سياق التدابير التشريعية، يُعد اتفاق" شنجن" هو النموذج الأمثل والأنجح لتنظيم الأمن الأوروبي، ينصب هذا الاتفاق بشكل أساسي على حرية تنقل الثروات و رؤوس الأموال دون الالتفات لحرية تنقل الأشخاص، كما ساهم في تنسيق سياسات الهجرة للدول الأوروبية في اتجاه ردعي يغلب علية الهاجس الأمني والقضائي، حيث أعطي الأولوية للمراقبة الأمنية بمختلف صورها وأبعادها، من خلال تحديد قائمة من الحقوق والمسؤوليات الموكلة للسلطات القائمة بعمليات المراقبة، بالأخص تلك المنوطة بمهام ضبط الحدود. [38]

بعد توقيع اتفاقية شنجن، أصبحت سياسة أوروبا تجاه الهجرة تركز على أهمية وضع سياسة مشتركة بهدف جعل أوروبا قلعة محصنة يصعب ولوجها، ولتأكيد هذه السياسة عملت أوروبا على توقيع اتفاقية أخرى في إطار الإتحاد، جاءت لتعزز أكثر مقتضيات ومبادئ اتفاقية التطبيق "شنجن"، وقد عرفت هذه الاتفاقية التي تم توقيعها في فبراير 1992 باتفاقية ماستريخت، وتؤسس هذه الاتفاقية ولأول مرة لسياسة مشتركة ونظام للتعاون ما بين الحكومات، هذا بالإضافة إلى اتفاقية أمستردام في أكتوبر 1997، فقد ركزت الاتفاقية على إرساء القواعد والأسس الرئيسية التي يمكن للإتحاد الأوروبي من خلالها إقامة سياسة متنافسة ومشتركة في ميدان الهجرة واللجوء.[39]

تجدر الإشارة إلى أن سياسات الدول الأوروبية للتعامل مع الهجرة لم تتوقف فقط على الاتفاقيات السابق ذكرها، وإنما قامت كل دولة بسن تشريعات وطنية، وذلك لتحقيق هدفين أساسيين، الهدف الأول يتمثل في الحد من تدفقات المهاجرين غير القانونيين، في حين يتمثل الهدف الثاني في ردع الهجرة غير الشرعية بكل مكوناتها. وبالرجوع إلى محتويات هذه القوانين الجديدة أو المُعدلة

---

[37]- د. يوسف كريم, "الهجرة والأمن الأوروبي الجديد في المتوسط" , مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية, تاريخ النشر 16 مايو 2024, متاح علي الرابط التالي : https://mediterraneancss.uk/2024/05/16/migration-_security-_-the-mediterranean/#_edn23

[38] **EU**, Schengen Agreement and Convention, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Feur-lex.europa.eu%2FEN%2Flegal-content%2Fglossary%2Fschengen-agreement-and-convention.html&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

[39] **European Parliament**, Fact Sheets on the European Union,2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.europarl.europa.eu%2Ffactsheets%2Fen%2Fsheet%2F3%2Fthe-maastricht-and-amsterdam-treaties&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

المتعلقة بمحاربة الهجرة والوقاية منها. في هذا الصدد، يجب التنويه إلى أن هذه القوانين تختلف من دولة إلى أخرى من حيث حجم العقوبات التي تفرضها على المشاركين في عملية التهجير السري أو الشروط والمعايير التي تعتمدها لمنح التأشيرة، إلا أنها تشترك في هدف واحد يتمثل في تشديد القوانين وتغليب الهاجس الأمني والمصلحة الوطنية على حساب الحلول الإنسانية، ووقف وتيرة تدفق المهاجرين الأجانب وتحديد مدد إقامتهم مع التركيز على قمع المهاجرين غير الشرعيين. كما أن إقدام معظم دول الاتحاد الأوروبي؛ بالأخص الدول الواقعة في جنوب أوروبا مثل (إيطاليا، إسبانيا) على تعديل قوانينها المرتبطة بالهجرة أكثر من مرة، يؤكد أنها أصبحت ميدانًا خصبًا للمزايدات السياسية بين الفقراء السياسيين.[40]

على الرغم من تعدد هذه القوانين، إلا أنها فشلت في تحقيق هدفها الأساسي والسيطرة على الهجرة غير النظامية، ومرد ذلك حسب تقديرنا هو التركيز على النتائج بدل البحث عن معالجة الأسباب، ولعل أكبر فشل منيت به هذه السياسات التشريعية هي الآثار الإنسانية الناجمة عنها، إذ أثرت القوانين والتشريعات المتخذة تجاه الهجرة والمهاجرين من جنوب المتوسط على حقوق المهاجرين التي تضمنتها المواثيق والإعلانات الدولية.

٣-التعامل مع الأزمة الديموغرافية في ضوء السياسات الأوروبية وصعود اليمين المتطرف:

علي الرغم من انخفاض عدد اللاجئين غير النظاميين منذ عام 2015، إلا أن قضية الهجرة مازالت محل جدال في أوروبا، حيث أنه وفقًا لأحزاب اليمين المتطرف، مثل حزب "رابطة الشمال" في إيطاليا وحزب "التجمع الزطني" في فرنسا، فإن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه فتح حدوده للمهاجرين، حيث يجب أن تذهب فرص العمل والرفاهية إلى الموطنين الأصليين. علي الصعيد الأخر تختلف نظرة الاقتصاديين إلى تدفقات الهجرة، إذ أنه وفقًا للاقتصاديين فإن الهجرة ضرورية للمساعدة على حل الأزمة الديموغرافية للدول الأوروبية. ومن منطلق هذا، يثار تساؤل حول ما إذا كانت هناك حاجة كبيرة إلى المهاجرين لمساعدة الاتحاد الأوروبي؟ الإجابة هي أنه في حين أنه لا يجب المبالغة في تقدير دورهم الإيجابي، فإنه ليس هناك سوي عدد قليل من البدائل القابلة للتطبيق.

بناءًا على التقديرات السابق ذكرها في الدراسة، يتضح أن ألمانيا والإتحاد الأوروبي بحاجة إلى المزيد من المهاجرين، لكن التدابير والسياسات لا تسمح بهذا. في عام 2015، قامت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" بفتح الباب أمام نحو مليون لاجئ، لكن ترتب على ذلك ردود فعل عنيفة

[40] - د. يوسف كريم , مرجع سابق

في الداخل، الأمر الذي ساهم في ظهور حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف كقوة انتخابية، ووافقت ميركل منذ ذلك الحين، على وضع حد أقصى للاجئين يبلغ 200 ألف سنويًا، وانخفض عدد طالبي اللجوء المسجلين من نحو 890.000 في 2015 إلى ما يقرب من 162.000 في 2018، وفقاً لوزارة الداخلية الألمانية. وبطبيعة الحال، فإن طالبي اللجوء ليسوا سوى نوع واحد من الهجرة، فالعديد من الناس ينتقلون لأسباب اقتصادية. وقد بلغ إجمالي الهجرة الصافية في ألمانيا أكثر قليلاً من 400.000 في 2017. وفي حين أن هذا عدد مرتفع بالمعدلات التاريخية، لكنه أقل بشكل كبير من الزيادة التي شهدها عام 2015 وبلغت 1.14 مليون. وبعد رد فعل الناخبين على مبادرة ميركل في عام 2015، من الصعب تخيل أن تقبل ألمانيا عددًا أكبر من القادمين مما تفعل الآن[41].

بالنسبة لليمين المتطرف ظهر مصطلح "الاستبدال الكبير" الذي استخدمه الكاتب "رونو كامو" في كتابه "أبجديات البراءة" الصادرة عام 2010، فيه تفصيل وتوضيح ما يراه عملية إحلال ممنهجة لسكان جدد على الأراضي الأوروبية. جدير بالذكر أن اليمين المتطرف لا تخلو أفكاره من أبعاد مؤمراتية، حيث يرى أن سلطات الدول الأوروبية تتساهل بدرجة كبيرة في مواجهة عملية الاستبدال الديموغرافي لسكان القارة الأوروبية، الأمر الذي يؤدي إلى إحلال المهاجرون من دول الشرق الأوسط والمغرب العربي محل سكان القارة؛ مما يؤدي ذلك إلي زوال المجتمع المسيحي التقليدي وتفتيته، واستبداله بمجتمع أخر غالبيته من المسلمين الأفارقة، بالتالي يتبني هذا التيار شعارات تتحدّث عن الدفاع عن الشعب والأمة وهويتها، إلا أنها تركز كذلك على احترام القوانين العامة، والحريات الفردية، والمساواة أمام القانون في المجتمعات الأوروبية، في وجه ما يمكن أن تتعرّض له من انتهاك، في حال العودة الى القوانين الدينية لكل جماعة، والمقصود هنا بشكل أساسي الشريعة والقوانين الإسلامية، التي يندر وجود ناشطين إسلاميّين ينادون بتطبيقها في أوروبا، بخاصة في ما يتعلق بالأحوال الشخصية.[42]

رابعًا: دراسة حالات ناجحة للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين :

النموذج الأول" البرتغال :"في عام 2018، تم نقل نحو 20 مهاجرًا من إجمالي 630، تم إنقاذهم من البحر المتوسط بواسطة سفينة اكواريوس إلى البرتغال في بلدة فوندوا التي نجحت في دمج

---

[41] - فرديناندو جوليانو, "أوروبا.. المهاجرون والمشكلة الديموغرافية" , مركز الاتحاد للأخبار, تاريخ النشر: 7 يوليو 2019م, متاح علي الرابط التالي: https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/102854/

[42] - عمر الأسعد, "أوروبا والهجرة.. هل الاستبدال السكاني كبير أم صغير" , موقع DARAJ , تاريخ النشر: 25 أبريل 2023م, متاح علي الرابط التالي: https://daraj.media

-10مهاجر نيوز, "نجلح بلدة برتغالية صغيرة في إدماج المهاجرين.. نموذج يحتذي به" , تاريخ النشر: مايو 2019م, متاح علي الرابط التالي: https://www.infomigrants.net/a/

هؤلاء في المجتمع وسوق العمل، فبعد مرور عام علي محنتهم تحسنت حياة هؤلاء اللاجئين، إذ قامت سلطات المدينة بتحويل مدرسة كاثوليكية سابقة إلى مركز لاستقبال اللاجئين، يضم المركز حوالي 30 لاجئًا معظمهم من السودان وإريتريا وهي البلاد التي دفعتهم فيها الحروب الأهلية والفقر والجوع إلى البحث عن حياة جديدة في أوروبا. أظهرت البرتغال في الأونة الأخيرة اهتمامًا كبيرًا فيما يتعلق بالترحيب بالمهاجرين الذين رفضتهم إيطاليا وغيرها، وذلك في ضوء سعي البرتغال إلى حل الأزمة الديموغرافية التي تعاني منها ونقص العمالة مع التأكيد على سمعتها كدولة إنسانية.[43]يعمل حاليًا قرابة نصف اللاجئين والمهاجرين في البرتغال في مجالات الزراعة أو المطاعم أو صناعة الملابس أو البناء، في حين أن غالبية من تبقوا دون عمل إما ما زالوا منخرطين في برامج التدريب والاندماج، أو غادروا البلاد وذلك في الأغلب للانضمام لأسرهم في بلدان أخري.

النموذج الثاني "ألمانيا": يحظى ملف الاندماج في ألمانيا باهتمام كبير، ذلك بسبب التدفق التاريخي للاجئين والمهاجرين بين عامي 2015 و2029، فقد وافقت الحكومة الألمانية على مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تعزيز إدماج المهاجرين في المجتمع، تلك الإجراءات تتمثل في دورات اللغة ودورات الاندماج، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتعزيز التماسك الإجتماعي من خلال الأنشطة الإجتماعية والتقليل من التميز والعنصرية.[44]

أبرز سياسات وبرامج الاندماج في ألمانيا:

أ-مجالس الاندماج في ألمانيا: تمثل مجالس الاندماج في ألمانيا المهاجرين على مستوى البلديات. وينتخب المهاجرين المجالس كل خمس سنوات. في هذا الصدد يحق لكل بالغ (ألماني أو أجنبي) يقيم في ألمانيا منذ عام واحد على الأقل أن يرشح نفسه لمجلس الاندماج في بلدية المدينة التي تكون محل إقامته الرئيسي شرط أن يكون مسجلاً فيها منذ ثلاثة أشهر على الأقل. ويمكن أن تكون الترشيحات فردية أو في قوائم مستقلة أو في قوائم تابعة لأحزاب سياسية.[45]

تشارك مجالس الاندماج في رسم استراتيجيات المجالس البلدية المتعلقة بالمهاجرين، التي تتعلق بالتربية والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية. ينصب اهتمام مجالس الاندماج حول مصالح المهاجرين ودعم التعايش المجتمعي داخل ألمانيا من خلال حل مشاكل المهاجرين ومكافحة

43

44 - المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات, "هل نجحت سياسات الاندماج في أوروبا.. السياسات والمخاطر, تاريخ النشر : 17 يوليو 2021, متاح علي الرابط التالي : https://www.europarabct.com

45 **EUROPEN COMMISION**, COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT, THE COUNCIL, THE EUROPEAN ECONOMIC AND SOCIAL COMMITTEE AND THE COMMITTEE OF THE REGI, Brussls, 24.11.2020, Available at: https://home-affairs.ec.europa.eu/system/files_en?file

العنصرية والتميز، كما تساهم في إصدار القوانين المختصة بالاندماج المجتمعي للمهاجرين بشكل أفضل كما تقدم الاستشارات والاقتراحات لإدارة هذه المجالس البلدية.

ب-خطة عمل وطنية للاندماج: قامت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" في عام ٢٠٢١، بالإعلان عن خطة عمل وطنية للاندماج بمشاركة قادة الدولة والمجتمع المدني، تهدف الخطة إلى توسيع جهود مكافحة التميز والعنصرية من خلال إنشاء مراكز استشارية مختصة بمساعدة الأفراد الذين تعرضوا للعنصرية وخطابات الكراهية، فقد وافقت الحكومة الألمانية على أجزاء من خطة العمل التي تعلقت بتسهيل الوصول إلى سوق العمل.

ت- برنامج الرعاية المجتمعية للاجئين: يتولى أفراد من المجتمع المدني رعاية اللاجئين وتتم إعادة توطينهم في ألمانيا. ومن خلاله يتم مساعدة اللاجئين على الاندماج عبر تغطية نفقات الإيجار الخاصة بهم لمدة عامين وتسيير أمور اللاجئين تقديم النصيحة والمشورة في مختلف المجالات للاجئين وأمورهم اليومية والإدارية.[46]

النموذج الثالث "فرنسا": تولي فرنسا اهتمام كبير بملف اندماج المهاجرين في فرنسا، على وجه الخصوص مع تزايد أعداد الوافدين من مناطق الصراعات والحروب، ويتضح ذلك من خلال قيام السلطات الفرنسية بتوفير برامج خاصة لتدريب وتأهيل اللاجئين وتوفير السكن والرعاية الصحية، بالإضافة إلى توفير الإجراءات.

سياسة الاندماج في فرنسا:

١-تشريع الاندماج في فرنسا :أقرت السلطات الفرنسية قانونًا في 10 أغسطس 2019، بموجب القانون يخضع اللاجئين السوريين لبرنامج لمدة أربع أيام للاندماج في المجتمع، حيث يتم تعليم اللغة الفرنسية بشكل أفضل، سواء شفهيًا أم كتابيًا، بالإضافة إلى تزويدهم بمعلومات عن مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي، وعن القوانين الفرنسية ومعلومات تاريخية وجغرافية عن فرنسا، يُضاف إلى ذلك تقديم معلومات عن كيفية تسجيل الأطفال في المدارس، ومعلومات متعلقة بالضرائب، والأوراق والإجراءات الإدارية اللازمة للسوريين[47].

---

[46] - المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات, مرجع سابق

[47] المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات , "الاندماج في فرنسا .. السياسات والمعوقات", تاريخ النشر يوليو 2022, متاح علي الرابط التالي: https://www.europarabct.com/

٢-برنامج خاص للتدريب المهني: تم إطلاق هذا البرنامج عام 2019، يستهدف هذا البرنامج ١٥٠٠ لاجئ، حيث يواجه الاندماج المهني في فرنسا عثرات في ظل تراجع الطلب على اليد العاملة من غير ذوي المؤهلات.

٣-**إنشاء مركز استقبال نموذجي** :يهدف المركز إلى مساعدة اللاجئين على الاندماج في فرنسا عبر توفير مأوى للاجئين المشردين أو الذين يقيمون في المخيمات العشوائية.

النموذج الرابع "بريطانيا :"تبنت بريطانيا سياسات وبرامج تهدف بشكل أساسي إلى إدماج المهاجرين واللاجئين المسلمين في بريطانيا تتمثل في الآتي:

١-**برنامج النشاط الاجتماعي** :حيث تساهم غالبية المساجد في بريطانيا بانتظام في بنوك الأغذية، هذا فضًلا عن مشاركتها في العمل التطوعي مثل جمع المال لدار المعجزة والمستشفيات، على سبيل المثال المشاركة في جمع الأموال لشراء ألالات السكتة القلبية والتنظيف البيئي، في محاولة لصالح المجتمع الأوسع.[48]

٢-**سياسة الدعم في جميع مراحل الاندماج**: حيث يعتمد الاندماج الناجح للمهاجرين على العمل المبكر والاستثمار طويل الأجل، فمن الضروري تقديم الدعم للمهاجرين؛ لذلك يجب علي السلطات المعنية، أن توسع تدابير التكامل قبل الانتساب مثل (التدريب, الدورات التوجيهية)، بما في ذلك في سياق إعادة التوطين والرعاية المجتمعية.[49]

٣-برنامج الادماج للجميع: يتعلق البرنامج بضمان أن تكون جميع السياسات في متناول الجميع سواء المهاجرون أو حتى مواطني الإتحاد الأوروبي من ذوي الخلفية المهاجرة. وهذا يعني تكييف السياسات الرئيسية وتحويلها إلى احتياجات مجتمع متنوع، مع مراعاة تحديات واحتياجات محددة لمختلف المجموعات. ولا ينبغي أن تكون الإجراءات الرامية إلى مساعدة المهاجرين على الاندماج على حساب التدابير التي تعود بالنفع على الفئات أو الأقليات الضعيفة أو المحرومة الأخرى، بل على العكس من ذلك، فهي يجب أن تسهم في جعل السياسات أكثر شمولا[50]

---

[48] **THE BRITISH MUSLIM HERITAG CENTER,** ENGAGING BRITISH MUSLIMS WITH THE 2021 CENSUS, avaliable at: https://bmhc.org.uk/engaging-british-muslims-with-the-2021-census/

[49] **The Migration Observatory**, Asylum and refugee resettlement in the UK, 2024, avaliable at https://migrationobservatory.ox.ac.uk/resources/briefings/migration-to-the-uk-asylum

[50] **Shared BritishFuture:** Muslims and Integration in UK,available at https://bit.ly/3B2QpPN

الخاتمة:

في النهاية يمكن القول إن القارة الأوروبية من أكثر مناطق العالم استقبالًا للاجئين، والاستقبال الكبير للاجئين في السنوات الأخيرة أدى إلى صعود نبرة اليمين المتطرف في العديد من الدول الأوروبية مثل فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا وغيرها من الدول. حيث يرى اليمين أن الدول تتحمل العديد من الأعباء التي لا يجب أن تتحملها وأن وجود اللاجئين يؤثر على الهوية الثقافية للدولة. مما أدى الاتحاد الأوروبي وعديد من الدول منفردة إلى تقديم المساعدات في دول شمال أفريقيا لتطوير قدراتهم لاحتواء اللاجئين لمنعهم من العبور من هذه الدول إلى أوروبا. وبذلك، يعد تحدي اللاجئين تحدي مركب جدًا في التكوين السياسي والاقتصادي الأوروبي الذي يجب الانتباه إليه في الآونة القادمة.

وفي ضوء التحديات الديموغرافية المتفاقمة التي تواجهها أوروبا، تأتي قضية الهجرة غير النظامية كمعضلة متعددة الأبعاد، تحمل في طياتها فرصًا للتنمية المستدامة إلى جانب مخاطر سياسية واجتماعية واقتصادية. إن فهم العلاقة بين هذه التحديات وتوظيف الهجرة كأداة استراتيجية يمكن أن يحول مسار النقاش الحالي من التركيز على الأمن إلى تعزيز الشمولية والتنمية.

من الواضح أن التعامل مع الهجرة غير النظامية يقتضي تبني مقاربات متكاملة تشمل الأبعاد التشريعية، الاقتصادية، والاجتماعية، بما يضمن التوازن بين حماية أمن الدول وتعزيز حقوق الإنسان. التجارب الناجحة في بعض الدول الأوروبية تُبرز أهمية الاستثمار في سياسات الإدماج والتوظيف كمحور رئيسي لتحويل هذه التحديات إلى فرص تعزز من استدامة المجتمعات الأوروبية.

إن العمل علي دمج المهاجرين واللاجئين داخل المجتمعات المستضيفة لهم، له منافع كثيرة تعود علي الجميع، حيث أدرك ذلك الدول التي فتحت أبوابها أمام المهاجرين واللاجئين، إذ تسعي إلي استثمار هذه الطاقات البشرية وتوظيفها في عمليات التطوير.

يمكن التوصل إلى بعض التوصيات في النهاية التي يمكن أن تحول التحديات إلى فرص مستدامة، حيث تنقسم تلك التوصيات إلي توصيات علي مستوي الأفراد؛ أي توصيات تتعلق بالفرد المهاجر، وتوصيات علي المستوي النظري؛ أي توصيات تتعلق بوضع القوانين والتدابير للتعامل مع المهاجرين بما يتوافق مع القانون الدولي و أيضًا دمجهم داخل المجتمع الأوروبي.

توصيات لتحويل التحديات إلى فرص مستدامة

أولا: التوصيات علي مستوي الفرد:

- ضمان كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالمهاجرين: حيث تعتبر القضايا المتعلقة بالتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات أهمية كبري لكثير من المهاجرين؛ خاصة الذين يتعرضون لتميزًا شديدًا في كثير من الأحيان؛ فيما يتعلق بالسكن أو الصحة أو العمل أو الضمان الاجتماعي. يتم ذلك عن طريق كفالة الحقوق الأساسية المعترف بها في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان للمهاجرين من قبل الجهات المعنية في الدولة.
- توفير وضع نظامي للمهاجرين: حيث يقع المهاجرون الذين لا يتوفر لهم وضع نظامي ضحايا للتهميش والاستغلال والتعرض إلي التميز، مما يترتب عليه حرمانهم من الحقوق الإنسانية وحرياتهم الأساسية؛ حيث يتم ذلك من خلال أن تقوم الدول المستضيفة للمهاجرين بالتعاون فيما بينهم لكفالة وصول الجميع للعدالة لأسباب إنسانية للتعامل مع الأشخاص الذين لا يتوفر لهم وضع نظامي.
- العمل علي تسوية وضع المهاجرين غير الحاملين لأوراق الإقامة في أوروبا: هؤلاء المهاجرين القادمين من الدول غير المستقرة التي تعاني من الحروب والصراعات أو الدول الفقيرة، ويكون ذلك من خلال حث الهيئات السياسية للدول المستضيفة علي حماية هؤلاء الأشخاص .
- توفير الاتصال الفعال للمهاجرين: إذ يجب أن توفر الجهات المعنية الوسائل والطرق المناسبة للاتصال بالمهاجرين ومعرفة احتياجاتها، يتم ذلك من خلال قيام مؤسسات الدولة والجهات الفاعلة بإزالة الحواجز اللغوية والثقافية و توفير خط هاتفي للاستجابة علي مدار الساعة مع تواجد موظفين متمكنين للرد علي المكالمات وتوفير المعلومات .
- إطلاق مبادرات منصفة متعلقة بحالة المهاجرين الشخصية: وذلك بهدف تسوية وضعهم القانوني وتلبية متطلباتهم الأساسية في توفير السكن والرعاية الصحية، حيث أن قبول المجتمعات المستضيفة لهم يساعدهم علي الاندماج في المجتمع في المستقبل.
- تشجيع دمج المهاجرين مع السكان المحليين: وذلك عن طريق تنظيم أنشطة وفعاليات مشتركة وتشجيع التنوع الثقافي في المجتمع.
- توفير فرص عمل وتعليم ملائمة للمهاجرين من خلال الاستثمار في التدريب المهني والتعليم المستمر.
- تشجيع التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص لخلق فرص عمل للمهاجرين وتوظيفهم في القطاعات ذات الحاجة الملحة للعمالة.
- تطوير برامج دعم ريادة الأعمال للمهاجرين الذين يرغبون في تأسيس أعمالهم الخاصة.
- تعزيز التواصل والتفاهم بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة من خلال البرامج التعليمية والثقافية.

- توفير خدمات استشارية ودعم نفسي للمهاجرين لمساعدتهم على التكيف مع الحياة الجديدة وتحقيق إمكاناتهم الكاملة.
- تقديم برامج تعليمية وتدريبية خاصة للمهاجرين لتعزيز مهاراتهم وزيادة فرص التوظيف والتكامل في المجتمع.
- تقديم المساعدة للأطفال غير المصحوبين بذويهم: ذلك من خلال تخصيص أماكن ملائمة للأطفال في المخيمات والمراكز الخاصة بالمهاجرين، توفير فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم

ثانيا: توصيات على المستوي المؤسسي والقانوني:

- يجب أن يكون هناك توافق بين القوانين الوطنية والمعايير الدولية، إذ يجب أن يوجد توافق بين القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان مثل اتفاقية جنيف.
- وضع تدابير متعلقة بمكافحة التميز والعنصرية من خلال سن القوانين الصارمة لمكافحة كافة أشكال العنصرية ضد المهاجرين.
- تحديث القوانين والتشريعات الوطنية والدولية المتعلقة بالهجرة واللجوء بشكل دوري بهدف معالجة التحديات التي يتعرض لها، وذلك من خلال تحديث النظم القانونية لتسهيل وتسريع الإجراءات الخاصة بتقديم اللجوء وتحديد الوضع القانوني للمهاجرين
- محاولة وضع حلول للضغوطات السياسية التي قد تواجه التوصيات السابقة وذلك من خلال تحقيق توافق الأراء بين الدول الأوروبية بشأن سياسات الهجرة.
- سن تشريعات تضمن حق وصول المهاجرين إلي احتياجاتهم الأساسية مثل الحق في التعليم والصحة والعمل. لذلك، فإن الحد من هذه المشكلة المعقدة يستلزم العمل في اتجاهين مُتوازيين، الأول: سياسات الاتحاد الأوروبي للحد من المشكلة في ضوء خبرته الطويلة في مواجهتها طيلة العقود الماضية، والثاني: عدم إغفال دول المصدر والمعبر فيما يتعلق برصد المعطيات الاقتصادية والسياسية فيها، ومحاولة العمل على دعم الإصلاحات الشاملة في هذه المجالات، بشكل مدروس، يكون هدفه الرئيسي هو توفير بيئة جيدة للعيش الإنساني في تلك الدول النامية، في سبيل التخفيف من خطورة مشكلة الهجرة غير الشرعية، وتخفيف الخسائر البشرية والمادية على الجميع. وهذه الإجراءات وغيرها ربما تساعد على تخفيف الهجرة من بلدان جنوب المتوسط إلى بلدان شماله.
- الاتصال الإيجابي بشأن المهاجرين: ذلك لأنه في أوقات الأزمات يواجه المهاجرون مستويات متزايدة من الكراهية والتميز في الدول المضيفة، فالتواصل الإيجابي يشجع على

التسامح وعدم التميز والشمول. يكون الاتصال من خلال توفير خط هاتفي للاستجابة على مدار الساعة مع تواجد موظفين متمكنين للرد على المكالمات وتوفير المعلومات.

- سد فجوات الاتصال بين المهاجرين والدول: ويتحقق ذلك من خلال نشر المعلومات إلى المهاجرين المعزولين، فضلا عن الزيارات من قبل المنظمات الدولية إلى مراكز الاحتجاز.
- الاستثنائيات في متطلبات الإقامة أو المغادرة: حيث يواجه المهاجرون حواجز في الحصول على تأشيرات الخروج أو الهجرة؛ تلك الاستثنائيات تتمثل في الآتي: التنازل عن الرسوم المتعلقة بالخروج أو تجاوز مدة الإقامة، تخفيف تصاريح إعادة الدخول للمهاجرين المتضررين بما في ذلك العمال والطلاب والأجانب. بالإضافة إلى توفير وثائق السفر لعديمي الجنسية بهدف تسهيل السفر, حيث أن بعض الدول ملزمة بموجب القانون الدولي بإصدار وثائق الهوية وبطاقات السفر للأشخاص عديمي الجنسية.
- تقييم احتياجات المهاجرين: حيث يمكن للجهات المعنية القيام بالحد الأدنى من التقييم المجتمعي المخصص لتقييم احتياجات بعينها، ومعرفة الخصائص الديموغرافية المجتمعية وأماكن المهاجرين.
- توفير مراكز دعم للمهاجرين في الدول المضيفة: يمكن لمراكز الدعم أن تقدم خدمات نقدية وغير نقدية متمثلة في توفير الغذاء والماء والأغطية والرعاية الصحية. بالإضافة إلى فحص وإحالة الحالات التي تحتاج إلى حماية خاصة، مثل ضحايا الحروب والإتجار.
- تبني سياسات هجرة متوازنة وشاملة تهدف إلى تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين في المجتمعات المضيفة. بالإضافة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأوروبية لتطبيق سياسات موحدة تجاه الهجرة وتوزيع المهاجرين بشكل عادل بين البلدان الأعضاء.
- مكافحة التمييز والعنصرية ضد المهاجرين عن طريق توعية الجمهور وتشديد العقوبات على أي حالات تمييز، هذا بالإضافة إلى تعزيز التعايش الثقافي والتفاهم بين الجاليات المحلية والمهاجرين من خلال الفعاليات والبرامج الثقافية المشتركة.
- تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والأممية لتقديم الدعم اللازم للمهاجرين وتحقيق التنمية المستدامة لهم.
- دعم التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية والضعيفة لتوفير فرص عمل للمهاجرين وسكان البلاد على حد سواء.
- تشجيع الاستثمار في مشاريع ريادة الأعمال التي يمكن أن توفر فرص عمل للمهاجرين وتسهم في تنمية الاقتصاد المحلي، هذا فضًلا عن دراسة استخدام التكنولوجيا الحديثة والابتكارات في توفير حلول لتحسين تدفق المهاجرين وتوجيههم نحو فرص عمل مستدامة.

- الترويج للتعاون الدولي وتبادل الخبرات مع الدول الأخرى لتبادل الأفضليات والتجارب في التعامل مع قضايا الهجرة والاندماج، يُضاف إلى ذلك تحليل آليات التعاون الدولي لتبادل الخبرات والمعرفة في مجال إدارة تدفق المهاجرين ومواجهة التحديات.
- تعزيز الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المهاجرين وتحويلها إلى فرص مستدامة.
- دراسة التأثير الاقتصادي والاجتماعي لتدفق المهاجرين على الدولة الأوروبية وتحليل التحديات الرئيسية التي تنجم عنها، هذا فضًلا عن ضرورة تقييم سياسات الهجرة واللجوء الحالية في الدولة الأوروبية وتحديد النقاط القوة والنقاط الضعف في هذه السياسات.
- دراسة وتحليل أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة تدفق المهاجرين وتحويل التحديات إلى فرص مستدامة، وذلك من خلال تحليل أثر المهاجرين على سوق العمل والاقتصاد المحلي وتقديم سيناريوهات لتحسين التوظيف وتعزيز الاندماج المهني للمهاجرين.
- تقييم دور المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية في دعم وتعزيز اندماج المهاجرين وتوفير فرص تعليمية وتدريبية لهم، وتحليل آثار الثقافة والتعايش الاجتماعي بين الجاليات المحلية والمهاجرين لتعزيز التفاهم الثقافي والاندماج المجتمعي.
- تعزيز التعاون الدولي بين الدول المستضيفة والدول المصدرة، لتطوير استراتيجيات مشتركو لمكافحة الهجرة غير النظامية، مع ضمان تبادل المعلومات والموارد في هذا الشأن.
- العمل على تحسين ظروف المعيشة في الدول الأصلية من خلال الاستثمار في المشروعات التنموية وتوفير فرص عمل لائق للأفراد.
- تطوير برامج توعوية في الدول المصدرة لتعريف الأفراد بمخاطر الهجرة غير النظامية والشرعية.
- العمل على تحسين إدارة الحدود من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة لتطوير عملية مراقبة الحدود بشكل إنساني، مع الضمان التعاون مع المنظمات الحقوقية والعاملة في مجالات الإغاثة الانسانية لضمان حقوق المهاجرين أثناء عمليات التحقيق.

ثالثًا: توصيات مبتكرة لتحويل التحديات إلى فرص

- إطلاق مبادرة "الجسر الديموغرافي الأوروبي:" إنشاء مراكز تدريب في دول المصدر وتأهيل المهاجرين قبل وصولهم إلى أوروبا لتلبية احتياجات سوق العمل.
- برنامج "اندماج مبتكر من خلال المشاريع الصغيرة:" تمكين المهاجرين من بدء مشاريع صغيرة، مع تقديم دعم تدريبي ومالي.
- استراتيجية تعليمية مزدوجة:تهدف لتعزيز التعليم كأداة للتكامل الاجتماعي من خلال:

  توفير منح وبرامج تبادل ثقافي للشباب المهاجرين.

  إدماج مفاهيم التعددية الثقافية والتسامح في المناهج الدراسية.
- " منصات تحليل بيانات الهجرة الذكية:الاستفادة من التكنولوجيا لتحسين إدارة تدفقات الهجرة وتلبية الاحتياجات المجتمعية. يشمل ذلك:

  تطوير أدوات تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الهجرة بشكل مستمر.

  استخدام هذه التحليلات لتصميم سياسات طويلة الأمد فعّالة وشاملة.
- "مدن صديقة للمهاجرين:"إنشاء مراكز دعم تسهل الإقامة والعمل، وتنظيم شبكات دعم محلية تربط المهاجرين بالمجتمعات.
- "صندوق الابتكار الاجتماعي للهجرة:"تمويل المشاريع التي تعزز التعايش والاندماج.
- بنك المواهب المهاجرة: إنشاء قاعدة بيانات مركزية لمهارات المهاجرين وربطهم بالفرص المتاحة. يشمل ذلك:

  تطوير نظام شامل لتحديد المهارات والمهن المطلوبة في السوق الأوروبي.

  التعاون مع الشركات لضمان توظيف المهاجرين بما يتناسب مع احتياجات السوق.
- "برنامج التأهيل السريع للمهن الحرجة:" سد النقص في القطاعات الحيوية مثل الصحة والزراعة، من خلال برامج تدريبية مكثفة.
- "ممرات إنسانية متكاملة:" إنشاء نقاط تسجيل للمهاجرين في دول العبور، بالتنسيق مع المنظمات الدولية لإعادة التوطين.

قائمة المراجع:

اولًا: المراجع باللغة العربية:

1. اندرو ألبير شوقي, "تحولات يمينية.. مخاطر القيود الأوروبية الجديدة علي الهجرة واللجوء", مركز المستقبل لأبحاث والدراسات المتقدمة, تاريخ النشر: 12 يناير 2024م, متاح علي الرابط التالي: https://futureuae.com/cart/Mainpage/Item/8944/
2. أيمن زهري، هل تحل الهجرة مشكلة انخفاض الخصوبة والتعمر السكاني في أوروبا، آفاق إجتماعية، العدد 4, 2022 ,ص 31 : 33.
3. خالد خميس السحاتي، الاتحاد الأوروبي والهجرة غير الشرعيَّة :قضايا وتحديات، مجلة السياسية الدولية،٢٠٢٤،الرابط: https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.siyassa.org.eg%2FNews%2F21797.aspx&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4
4. رشود بن محمد، أوروبا أمام تحديات ديموغرافية صعبة الاقتصادية، 2020، الرابط التالي : 1747866_https://www.aleqt.com/2020/01/19/article
5. عمر الأسعد, "أوروبا والهجرة.. هل الاستبدال السكاني كبير أم صغير" , موقع DARAJ , تاريخ النشر: 25 أبريل 2023م, متاح علي الرابط التالي: https://daraj.media
6. فرديناندو جوليانو, "أوروبا ..المهاجرون والمشكلة الديموغرافية" , مركز الاتحاد للأخبار، 2019م, متاح علي الرابط التالي: / https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/102854
7. محمد احمد علي حسانين، خصائص المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية إلى اوروبا وآثار الهجرة ومستقبلها، حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية، حولية41، 2020
8. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، "الاندماج في فرنسا ..السياسات والمعوقات "، 2022، متاح على الرابط التالي: / https://www.europarabct.com
9. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، "هل نجحت سياسات الاندماج في أوروبا .. السياسات والمخاطر ،2021, متاح على الرابط التالي: **https://www.europarabct.com**
10. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، اللجوء والهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي وتداخلها مع التطرف والإرهاب، ٢٠٢٤، الرابط: https://n9.cl/f45f0x
11. مهاجر نيوز، "نجلح بلدة برتغالية صغيرة في إدماج المهاجرين.. نموذج يحتذي به" , تاريخ النشر: مايو 2019م, متاح علي الرابط التالي: https://www.infomigrants.net/a
12. نادية ليتيم، فتيحة ليتيم "البعد الأمني في مكافحة الهجرة الشرعية إلى أوربا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، يناير 2011، ص 26
13. يوسف كريم، "الهجرة والأمن الأوروبي الجديد في المتوسط" , مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2024,الرابط : https://mediterraneancss.uk/2024/05/16/migration-_security-_-the-mediterranean/#_edn23

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1-ADAMS HAYES, **How Demographics Drive the Economy**, Investopedia, 2023, Available: https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.investopedia.com%2Farticles%2Finvesting%2F012315%2Fhow-demographics-drive-economy.asp&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

2.**Allianz**, European labor markets: Migration matters, 2024,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.allianz.com%2Fen%2Feconomic_research%2Finsights%2Fpublications%2Fspecials_fmo%2F2024_02_14_European-Labour-Markets.html&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

3.**Asylum and refugee resettlement In the UK The Migration Observatory Informs debates on international migration and public** polic,avalibale at https://migrationobservatory.ox.ac.uk/resources/briefings/migration-to-the-uk-asylu

4.**COMMUNICATION DE LA COMMISSION AU PARLEMENT EUROPÉEN,** AU CONSEIL, AU COMITÉ ÉCONOMIQUE ET SOCIAL EUROPÉEN ET AU COMITÉ DES RÉGIONS, sur un nouveau pacte sur la migration et l'asile, Bruxelles, le 23.9.2020. https://eur-lex.europa.eu/resource.html?uri=cellar:85ff8b4f-ff13-11ea-b44f-01aa75ed71a1.0003.02/DOC_3&format=PDF1

5.**Espon**, OVERLAp – Overlapping crises (re)shaping the future of regional labour markets, 2023,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.espon.eu%2Fprojects%2Foverlap-overlapping-crises-reshaping-future-regional-labour –

6.**EU**, Demographic change In Europe, 2023, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Feuropa.eu%2Feurobarometer%2Fsurveys%2Fdetail%2F3112&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

7.**EU**, Schengen Agreement and Convention, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Feur-lex.europa.eu%2FEN%2Flegal-

content%2Fglossary%2Fschengen-agreement-and-convention.html&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

8.**European Commission,** "Economic and Budgetary Projections for the 28 EU Member States (2013-2060)," 2015, https://ec.europa.eu/economy_finance/publications/european_economy/2015/pdf/ee3_en.pdf.

9.European Council, EU migration and asylum policy, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.consilium.europa.eu%2Fen%2fpolicies%2Feu-migration-policy%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

10.European PARLEMENT, Verdrag betreffende de Europese Unie / Verdrag van Maastricht, Available at : https://n9.cl/7l54f

11.European Parliament, Fact Sheets on the European Union,2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.europarl.europa.eu%2Ffactsheets%2Fen%2Fsheet%2F3%2Fthe-maastricht-and-amsterdam-treaties&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

12. **European Parliamentary,** Countering Irregular migration: better EU border management, Available :

13. **European Parliamentary,** The EU response to migration and asylum, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.europarl.europa.eu%2Ftopics%2Fen%2Farticle%2F20170629STO78629%2Fthe-eu-response-to-migration-and-asylum&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2Fm2

14. **EUROPEANCOMMISSION**,The impact of demographic change In a changing environments, 2023, p3:7,16:18

15.**EUROPEN COMMISION,** COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO The European PARLIAMENT, THE COUNCIL, THE EUROPEAN ECONOMIC AND SOCIAL COMMITTEE AND THE COMMITTEEE OF THE REGI, Brussls, 24.11.2020, Available at: https://home-affairs.ec.europa.eu/system/files_en?file=

16.**EuroStat**, "EU Population Increases Again in 2024 – Eurostat, ec.europa.eu, 2024, Available at : https://ec.europa.eu/eurostat/web/products-eurostat-news/w/ddn-20240711-1 .

17.**EuroStat**, "First Population Estimates," 2015, Available at: https://ec.europa.eu/eurostat/documents/2995521/6903510/3-10072015-AP-EN.pdf/d2bfb01f-6ac5-4775-8a7e-7b104c1146d0.

18.**EuroStat**, "Population Projections in the EU – Statistics Explained," Europa.eu, 2023, Available at: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Population_projections_in_the_EU#Age_dependency_ratios

19.Fiamma Nirenstein, **The Immigration Crisis in Europe,** Jerusalem Center for Security and Foreign Affairs (JCFA), 2017,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fjcpa.org%2Fimmigration-to-europe%2Fthe-immigration-crisis-in-europe%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

20.Tara Varma, Sophie Roehse, **Understanding Europe's turn on migration,** Brookings, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.brookings.edu%2Farticles%2Funderstanding-europes-turn-on-migration%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

21. Geoff Riley, **From High Costs to Late Parenthood: Unpacking the UK's Record-Low Birth Rate,** tutor2u, 2024,Available at :

https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.tutor2u.net%2Feconomics%2Fblog%2Ffrom-high-costs-to-late-parenthood-unpacking-the-uks-record-low-birth-rate&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

22.Jeanne Park, **Europe's MigrationCrisis**, COUNCIL on Foreign Relations, 2015,Available at : https://www.cfr.org/backgrounder/europes-migration-crisis

23.**Migration and Home Affairs,** Irregular migration and return 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fhome-affairs.ec.europa.eu%2Fpolicies%2FmIgratIon-and-asylum%2Firregular-migration-and-return_en&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

24.**MIGRATION DATA Portal**, Irregular migration, 2022,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.migrationdataportal.org%2Fthemes%2Firregular-migration&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

25.**OECD**, "Pensions at a Glance 2015 OECD and G20 Indicators," OECD, 2015, Available at : https://www.oecd-ilibrary.org/old-age-dependency-ratio_5jrqcp3fbwvd.pdf.

26. **OECD**, "Working Age Population," OECD, 2024, Available at : https://www.oecd.org/en/data/indicators/working-age-population.html?oecdcontrol-d6804ae080-var1=OECD%7CEU27&oecdcontrol-f75fe24c3f-var3=2015&oecdcontrol-f75fe24c3f-var4=2023.

27. Shared BritishFuture: Muslims and Integration in UK,available at https://bit.ly/3B2QpPN

28.Population today, Europe Population, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fpopulationtoday.com%2Fcontinents%2Feurope%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

29.Rescue.org,What is the EU Pact on Migration and Asylum?, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.rescue.org%2Feu%2Farticle%2Fwhat-eu-pact-migration-and-asylum&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

30.RYAN HOGG, **Europe's population crisis could shave 4% off its GDP by 2040, Morgan Stanley warns, and the options to solve It aren't good,** FORTUNE, 2024, Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Ffortune.com%2Feurope%2F2024%2F10%2F14%2Feuropes-population-crisis-gdp-2040-morgan-stanley%2F&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

31.Servet Yanatma, "**Europe's Fertility Crisis: Which Countries Are Having Fewer Babies**?," euronews (Euronews.com, September 28, 2024), Availableat: https://www.euronews.com/health/2024/09/28/europes-fertility-crisis-which-european-country-is-having-the-fewest-babies.

32. **Swedish Institute For European Policy Studies,** Irregular Immigration In The European Union, 2016,p 1 :5

33. **THE BRITISH MUSLIM HERITAG CENTER**, ENGAGING BRITISH MUSLIMS WITH THE 2021 CENSUS, avaliable at: https://bmhc.org.uk/engaging-british-muslims-with-the-2021-census /

34. Thomas F. Cooley, Espen Henriksen,CharlieNusbaum, **Demographic obstacles to European Growth,** 2024,Available at : https://search.app?link=https%3A%2F%2Fwww.sciencedirect.com%2Fscience%2Farticle%2Fpii%2FS0014292124001582&utm_campaign=aga&utm_source=agsadl2%2Csh%2Fx%2Fgs%2Fm2%2F4

35.**UN migration**, Migration and Migrants: Regional Dimensions and Development, 2023, Available at : https://worldmigrationreport.Iom.int/what-we-do/world-migration-report-2024-chapter-3/europe

36.**World Bank Group**, Europe and Central Asia: Economic Stability Amidst Sluggish Growth, 2024, Available at: https://n9.cl/f45f0x